S/2016/713

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
16 August 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية لفترة نهائية تمتد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وتشمل فترة شهرين مخصصة لإغلاق البعثة، على النحو الموصى به في تقريري الخاص عن العملية المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/297). وفي ذلك التقرير، أشرت إلى أنه، بالإضافة إلى تنفيذ ولاية موضوعية محددة الأولويات حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ستعزز العملية جهودها، التي بدأت في عام ٢٠١٣ وورد وصفها بالتفصيل في تقريري المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/761)، للمضي قدما في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإحداث تحول في مشاركة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك نقل مهام عملية الأمم المتحدة ذات الأولوية إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري.

وأحرزت كوت ديفوار تقدما كبيرا نحو تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار السياسي منذ إنشاء عملية الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ولا سيما في السنوات التي مرت منذ الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويعكس القرار المتخذ في الوقت المناسب بإغلاق البعثة رأي المجلس بأن الحالة في البلد لم تعد تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، يجب أن تبذل حكومة كوت ديفوار جهودا متواصلة، بدعم من شركائها، لمعالجة أوجه الضعف المتبقية التي أسهمت في النزاع، وذلك من أجل توطيد السلام والاستقرار اللذين تحققا بشق الأنفس في البلد. ولا يزال يتعين القيام بالمزيد فيما يتعلق بتعزيز التماسك الاجتماعي، والتخفيف من مخاطر النزاع على المستوى المحلي والتصدي لعدم المساواة الاقتصادية، لا سيما في غرب البلد. ولئن تم القيام بعمل هام لوضع سياسات وإصلاحات ترمي إلى تعزيز القدرة المؤسسية الوطنية على حماية حقوق الإنسان، بما يضمن سيادة القانون وتوسيع نطاق الاستفادة من خدمات العدالة والأمن، فلا يزال التنفيذ غير مكتمل. وفي الوقت نفسه، يظل دمج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني يشكل

الرجاء إعادة استعمال الورق

تحديا لتوطيد السلام، كما توجد احتياجات إنسانية متبقية لم تلب بعد، ولا سيما احتياجات المشردين داخليا واللاجئين، الذين لا يزالون يعودون إلى البلد. وعلى الرغم من أوجه التحسن في الحالة على طول المنطقة الحدودية بين ليبريا وكوت ديفوار، لا يزال العنف الذي يحدث بين الفينة والأخرى نتيجة النزاعات على الأراضي والمنازعات بين المجتمعات المحلية يتسبب في عدم الاستقرار في الغرب، الذي يتفاقم بسبب شعور العديد من المجتمعات المحلية بانعدام الثقة تجاه القوات المسلحة الإيفوارية.

وفي هذا السياق، تشارك منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتشاور الوثيق مع الحكومة، في عملية تخطيط متكاملة للمرحلة الانتقالية من أجل كفالة إغلاق البعثة بطريقة مسؤولة ومحكمة من حيث الإدارة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتمثلت الخطوة الأولى في الاتفاق على مجالات التدخل ذات الأولوية التي ينبغي تسليمها إلى حكومة كوت ديفوار، أو فريق الأمم المتحدة القطري أو شركاء آخرين. والمجالات ذات الأولوية هي: المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي؛ وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والدفاع والأمن؛ وإنفاذ القانون؛ والاتصال، ولا سيما إذاعة عملية الأمم المتحدة التي تبث على موجة التضمين الترددي. ولما اتُّفق على المجالات ذات الأولوية التي يجب التدخل فيها، أنشئت لجان تقنية مشتركة تضم ممثلين عن الأمم المتحدة والحكومة، وأعدت كل لجنة منها مقترحات مفصلة بخصوص العملية الانتقالية، تبين المهام المحددة والتكاليف المرتبطة بها وتحدد شركاء لتحمل كل مسؤولية من المسؤوليات المتعلقة بها. ويجري تجميع هذه المقترحات، وعندما سيوافق عليها رئيس الوزراء، ستثري المناقشات أثناء اجتماع لشركاء كوت ديفوار ستعقده الحكومة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بدعم من الأمم المتحدة. وسيتيح هذا الاجتماع، الذي سيشمل شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف ومنظمات إقليمية وشركاء آخرين، فرصة هامة لجميع الشركاء للالتزام بالدفع بالجهود التي تركز على رؤية مشتركة للأولويات المتبقية في مجال توطيد السلام، بعد انسحاب البعثة. وسيتيح الاجتماع أيضا إمكانية تحديد الفرص والموارد من أجل سد الثغرات المحددة.

وفي غضون ذلك، تقوم منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بوضع الصيغة النهائية لخطة انتقالية تهدف إلى دعم نقل ما تبقى من مسؤوليات عملية الأمم المتحدة ذات الأولوية إلى الحكومة، وفريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن شركاء آخرين. وستكون هذه الخطة متماشية مع برنامج مقترح قيمته ٥٠ مليون دولار، سيموله فريق الأمم المتحدة القطري، وسيدعم استمرار مشاركته في أنشطة توطيد السلام بعد إغلاق البعثة. وستراعى

في الخطة الأولويات الاستراتيجية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأطر التخطيط القائمة، مثل الإطار البرنامجي ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ وخطة التنمية الوطنية للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠.

ويتمثل أحد النهج الابتكارية لكفالة انتقال مسؤول من حفظ السلام في التزام معزز بالتعاون البرنامجي، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦). وقد حددت عملية الأمم المتحدة فرصا لجهات فاعلة أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة للوفاء بالمسؤوليات الواقعة في نطاق ولايتها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستدخل البعثة في ترتيبات لتمويل هذه التعاون البرنامجي من خلال أنصبتها المقررة، مع الحفاظ على ضوابط قوية للرقابة والمساءلة لضمان بذل هذه الجهود التي صدر بها تكليف قبل إغلاق البعثة. وتشمل المجالات الداخلة في نطاق ولاية عملية الأمم المتحدة التي سيتم فيها تعزيز التعاون البرنامجي مع فريق الأمم المتحدة القطري التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية، ونزع السلاح، وإصلاح قطاع الأمن، وتحقيق الاستقرار عبر الحدود، وحقوق الإنسان، مع التركيز على العنف الجنسي والجنساني. ولهذا التعاون عدد من المزايا. أولا، سيسر نقل المهام المتبقية، كما سيمكن في الوقت نفسه من توسيع نطاق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري قبل إغلاق البعثة. ثانيا، سيمكن ذلك البعثة من تجريد نفسها من البنية التحتية الأساسية بغية ضمان إغلاقها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وفي موازاة ذلك، يجري استكشاف خيارات مع صندوق بناء السلام لمواصلة دعم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. فبفضل استثمار يبلغ ٣٣,٧ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٨، يظل الصندوق يؤدي دورا أساسيا في تلبية احتياجات بناء السلام في كوت ديفوار وإنشاء نظم للتنسيق والبرمجة المشتركة. ويقوم الصندوق حاليا بتوفير تمويل قدره ١٢ مليون دولار لتلبية احتياجات مجموعة من أنشطة توطيد السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. ويجري أيضا التخطيط لوضع مشروع يرمي إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والثقة في الجهات الفاعلة الأمنية على طول الحدود مع ليبريا. وبالنظر إلى قلة الأموال المخصصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، آمل في أن تكلل بالنجاح الجهود الجارية لإعادة رسملة الصندوق، حتى يستطيع أن يظل شريكا يعول عليه.

وقد قام المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، باستثمار كبير في كوت ديفوار من خلال نشر بعثة حفظ السلام خلال السنوات الـ ١٢ الماضية. ويتطلب تأمين هذا الاستثمار الدعم المتواصل للأولويات المحددة أعلاه. وبما أن إغلاق البعثة يلوح في الأفق، من

الأهمية بمكان تعبئة الموارد الكافية لسد الثغرات المحددة في الجهود العامة الرامية إلى توطيد السلام. ولئن أظهرت حكومة كوت ديفوار استعدادها لتوفير القيادة وقدرتها على ذلك، فمن الضروري جدا أن يقوم جميع الشركاء بالتعبئة من أجل الاضطلاع بهذا الجهد الجماعي لضمان إنجاح عملية إحداث التحول في مشاركة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون